

الفصل العاشر

المناهج التفسيرية التي تركز عليها العلوم الاجتماعية في التنبؤ

- المنهج القارن
- المنهج التاريخي
- المنهج الوراثي
- المنهج الوظيفي
- المنهج الصوري و الشكلي
- المناهج الكمية
- بعض الاتجاهات التفسيرية الأخرى

المنهج التفسيرية التي تركز عليها العلوم الاجتماعية في التنوير



مقدمة :

المنهج هو الوسيلة التي نتوصل بواسطتها الى مظهر من مظاهر الحقيقة ، وبصفة خاصة للإجابة على السؤال « كيف » ، الذي يرتبط بمشكلة تفسير الحقائق المتصلة بالظاهرة المبحوثة .

ولسوف نحاول هنا أن نعرض مختلف المناهج التي سعت لتقديم انماط للتفسير *Interprétation* مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المحاولة تصطدم بعدة صعوبات لعل من أهمها مفهوم المنهج ذاته ومدى التفسير المستهدف فضلا عن اختلاف مراحل البحث المطبقة فيها تلك المناهج .



أولا - المنهج المقارن *La méthode comparative* :

ينهض هذا المنهج تاريخيا على قناعة عديد من علماء الاجتماع الأوائل - لاسيما دوركايم - خلال كتابه قواعد المنهج - بأنه لا يمكن إخضاع المجتمع للمنهج التجريبي وذلك نظرا لترابط عناصره فضلا عن تعقيدها ، وبناء على وجهة النظر « النظامية » ، تلك فإن تغيير أى شيء في المجتمع يؤدي بالضرورة

الى اختلال توازن مجموعة النظم المجتمعية كلها ، هذا علاوة على اتساع نطاق المجتمع وكبر حجمه بدرجة لا يمكن معها ملاحظة كل شيء .

هذا ويعتبر المنهج الاحصائي من وجهة النظر تلك منهجا غير كاف فليبحث وبحيث لا يبقى صالحا للاستعمال فى هذه الحالة الا المنهج المقارن او المنهج التشبيهي ، وذلك لأن غياب احتمالات أو امكانية التجريب فى العلوم الانسانية - وفى علم الاجتماع بالذات - يجعل من المقارنة التى تنهض على المشابهة أو المماثلة Comparativement هى الوسيلة الوحيدة القادرة على تمكين عالم الاجتماع من تحليل المعطيات الحقيقية علاوة على استخراج العناصر الثابتة سواء أكانت مجردة أو عامة عند التطرق لعملية التفسير الاجتماعى .

ومن الأقوال الماثورة لـ « كونت » فى هذا الشأن « أنه لظهار النظام الاساسى لأشكال الاحتمالات التى يجب دراستها وفقا للمنهج المقارن يجب البدء بمقارنة شتى حالات المجتمع الانسانى الذى يعيش فى شتى مختلف بقاع العالم ، (١) » .

أما « دوركايم » فيعتبر أن المنهج المقارن ما هو الا تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن مختلف الارتباطات التى توجد بين مختلف الظواهر عن طريق الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها ، (٢) .

هذا ويعتبر المنهج المقارن فى رأى عدد من علماء الاجتماع هو المنهج الأمثل لعلم الاجتماع من خلال تشكيله للعديد من النماذج المثالية ، ويعتبرون أن الانتقادات الموجهة للمنهج المقارن إنما تمس فى ذات الوقت علم الاجتماع نفسه .

هذا ومن رأى البعض أن علم الاجتماع لم يلجأ الى استخدام المنهج المقارن الا لانعدام البديل الاحسن ، وإن دل ذلك على شيء - فى رأى منقضى علم الاجتماع والمنهج المقارن على حد سواء - إنما يدل على تأخر علم الاجتماع ذاته .

على كل حال بعد هذا التعريف التاريخي السريع بالمنهج المقارن سوف نتعرض فى عجلة الى الخصائص المميزة لذلك المنهج واستخدماته ثم مالحق به من تطورات حديثة ، وذلك على النحو الآتى :

- ١ -

خصائص المنهج المقارن :

لا يتميز المنهج المقارن بطرق فنية خاصة به ، وإنما يتجه الى التنبط المنهجي للفكر ، ويمكن تفسير خصائص هذا المنهج من خلال الحركات العنصرية التى تدفعنا لمقارنة كل ما نشاهده .

وذلك المنهج المقارن مستعمل من طرف كل للعلوم الاجتماعية تقريبا وعلى الأخص علوم النفس والاجتماع والسياسة والانثربولوجيا والاقتصاد .

هذا ويمكن الاعتماد على المنهج المقارن فى اجراء دراسات موسعة كتلك الدراسات المتعلقة بتطور الفكر الرأسمالى أو الاشتراكى مثلا ، أو فى اجراء دراسات خاصة أو محدودة كتلك للدراسات المتصلة بعملية التصويت أو الاقتراع السياسى ، أو فى اجراء دراسات وصفية أو كمية .

الا أنه خلال الملاحظة المحكمة يمكن الخلط بين القياس والمقارنة ، ولو أن القياس يمكن الحصول عليه طبقا لمعيار معلوم ، أما بالنسبة للمقارنة فإن القيمة النسبية للظواهر هى التى تؤخذ بعين الاعتبار ، بمعنى أن المقارنة بين وسيلتين للتوضيح هى التى تقيس فاعلية للواحدة بالنسبة للآخرى .

والمنهج المقارن يمكن استخدامه خلال كل مراحل البحث ، فهو يعتبر جزءا من الملاحظة لكنه يمكن أيضا أن يقترح عدة فروض معينة ، كما يمكنه أحيانا مراقبتها أو التأكد من صلاحيتها ، وأن يجد المنهج المقارن مكانا له فى مختلف مستويات البحث فتلك خاصية مميزة له ، ففى الوصف يمكن أن يسجل قياسا سطحيا أو تحليل بنية من البنيات فى أى مجتمع كتحليل للنظام الرئاسى مثلا فى كل من الولايات المتحدة الامريكىة والجمهورية

الفرنسية ، أما فيما يتعلق بالتصنيف فإن المقارنة تستعمل خلاله الى أقصى حد ممكن خاصة فيما يتعلق باقامة النماذج ، أما خلال المستوى التفسيري للبحث فإن استخدام المقارنة تواجهه عدة صعوبات ، لأن المقارنة يمكن أن تقترح تفسيراً أو علاقة سببية بين العوامل الحاضرة أو الغائبة لكن في أغلب الاحيان يبقى التفسير على أساس المنهج المقارن موجوداً وقائماً وان كان في كل احوال تفسيراً محدوداً أو ضيق النطاق (٤) .

- ٢ -

حدود المنهج المقارن :

من الامور المألوفة للنظر فيما يتعلق بالمنهج المقارن ، ذلك النقص المتعلق بدقة تعريف المقارنة سواء كمفهوم أو كمنهج ، ويرى منتقدي هذا المنهج - أى المنهج المقارن - أنه من الامور المثارة بكثرة على مختلف مراحل تطور العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، لكن كم مرة أثيرت شروط اعداد نماذج المنهج المقارن أو عناصره ؟!

بل نجد بعض العلماء والباحثين يصرون على ان المنهج المقارن في حد ذاته لا يمكن أن ينتهي الى نتائج ذات قيمة نظراً للصعوبات والمشاكل التي تعترضه والتي من أهمها عدم اعتماده على فروض يمكن ان تشكل نقطة البدء لأية دراسات مقارنة ، كما أن تحديد وحدة المقارنة انطلقت خلال العديد من استخدامات المنهج المقارن من أسس فلسفية أو فضاءية أو عامة ، كذلك للوحدات التي اعتمد عليها كل من « هوبهاوس » أو « كونت » .

كما أن التماثل الظاهري لبعض النظم أو الظواهر موضوع المقارنة قد يخفى وراءه اختلافات جوهرية وربما تناقضات ، وقد لا يلتفت اليها الباحث الفارق من خلال المقارنة الى اكتشافات ودراسة مختلف أوجه التشابه أو المماثلة أو الاختلاف للظاهر للبيان فقط (٥) .

التطورات الحديثة التي لحقت بالمنهج المقارن :

الصعوبات المتعلقة باستخدامات المنهج المقارن ، أو الانتقادات التي وجهت اليه خصوصا من اتباع الاتجاه الوظيفي ، دفعت بالعديد من انصار المنهج المقارن الى محاولة للتغلب عليها ، وارتبطت تلك المحاولات بالنقاط الآتية :

١ - حصر نطاق المقارنة أو تحديدها وبحيث تقتصر تلك المقارنة على المجتمعات التي يجمع بينها قدر من التماثل ضمانا لعدم وجود تناقض ظاهر على الاقل .

٢ - تتم المقارنة على مستويين ، اولهما عام يضم المجتمعات التي يمكن وصفها بأنها تنتمي الى نموذج واحد ، ثم يبدأ بعد ذلك المستوى الثاني وهو ما يعرف بالمقارنات التفصيلية وبحيث يكون المستهدف خلال ذلك المستوى الثاني هو اختبار الفروض بعد ضمان حصر التناقض بين نماذج المقارنة في اضيئ نطاق ممكن خلال المستوى الاول ، وحتى يأتى للتفسير بعد ذلك منطقتيا وموضوعيا .

٣ - تضاعف البحوث المرتكزة على المنهج المقارن على المستوى العالمى ، أحدث تحسينا فى المنهج لاسيما فيما يتصل بالوقفة ، حيث أدى استعمال الحاسبات الاليكترونية دورا مهما فى توفير تلك الدقة ، حيث صار ميسورا معالجة كمية كبيرة من المعلومات ، خاصة وان تلك الاليكترونيات تجبر على توحيد كافة المعطيات المجموعة من الميدان ، كما تسمح كذلك بتكوين وصيد ضخمة من المعلومات يعتبر بلا شك المصدر الاساسى الذى يمكن الاعتماد عليه فى اجراء مختلف التحليلات والمقارنات حتى على المستوى العالمى .

٤ - كثرة استخدام المنهج المقارن فى اطار التحليلات المنظمة ، بدأ يفرض عليه قواعد أكثر صرامة وأكثر دقة ، كما افرض بالتالى على وحدات

المقارنة من حيث الاختيار نفس تلك القواعد الدقيقة والصارمة ، بمعنى التحقيق المستمر فى اختيار النظم التى تتخذ أساسا لتشكيل النماذج التى ستجرى عليها المقارنة فيما بعد .

- ٤ -

مستقبل المنهج المقارن :

للمنهج المقارن أنصار ومعارضون ، والذين يدافعون عنه يركزون على امكانية تطبيقه والاستفادة منه بشكل عام ، بل ومنهم من يرى أن منهج البحث المقارن يعتبر فى حد ذاته انجازا اعجازيا ، ومنهم من طور أساليب البحث التى يستخدمها المنهج المقارن ، ومنهم من اعتبره مطلبا حيويا خاصة بالنسبة للدراسات الاجتماعية والانثربولوجية .

أما معارضيه فيرون أن الدراسات التى تعتمد على المنهج المقارن تقلصت بدرجة كبيرة نظرا لعيوبه المنهجية وللمصعوبات التى تحد من امكانية الاعتماد عليه فى الوصف والتفسير الامر الذى شكك كثيرا فى مدى صدق النتائج التى تستخلص عن طريقه .

وبين الرايين المؤيد والمعارض . . . نحب أن نقول أن المنهج المقارن لاشك أنه يمكن أن يكون مجديا ونافعا ، لكن صلاحيته للاستخدام تبقى دوما رهينة الدقة خاصة فيما يتعلق بتحديد مختلف العلاقات بين وحدات المقارنة .

والخلاصة أن المنهج المقارن فى رأينا يمكن أن يكون وسيلة مجدية أو ناجحة لاكتشاف المعطيات ، كما يمكن أن يكون مصدرا ثريا لالهام فروض معينة لكن تبقى تلك الفروض فى حد ذاتها عاجزة عن تفسير حقيقى أو مرتبط بنظرية .



ثانيا - المنهج التاريخي La méthode Historique :

الجدل بين التاريخ وعلم الاجتماع جدل قديم يعود أساسا لطول هيمنة

التاريخ على علم الاجتماع ، ولم يمض وقت طويل على الاعتماد التدريجي لعلم الاجتماع عن التاريخ حتى عاد مفهوم « التفسير » ليحمل المصالحة بينهما شيئا ضروريا ، باعتبار أن التاريخ يعد هو المنافس للتقليد ولا نقول للوحيد لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية .

وعند أية مقارنة لموضوع كل من التاريخ وعلم الاجتماع ومنهجه في البحث نلاحظ اختلافا ظاهرا يصل الى حد المفارقة بينهما ، فمن حيث الموضوع يلاحظ أن التاريخ يقوم بتتابع وتعاقب للظواهر الاجتماعية كليا من حيث الخصائص المميزة لكل ظاهرة على حدة ، ومن هنا كانت الحقيقة التاريخية « حقيقة متقطعة » .

أما فيما يخص علم الاجتماع ، فيلاحظ أن موضوعه هو « نموذجية الظواهر الاجتماعية » كليا ، تلك « النموذجية » التي تهدف للوصول الى حقيقة غير متميزة لتدعيم الفوارق القائمة بين مختلف النماذج .

كان ذلك عن الاختلاف من حيث الموضوع ، أما الاختلاف من حيث المنهج بين علم الاجتماع والتاريخ ، فانه من الملاحظ أن المنهج « العلم اجتماعي » يصل الى نتيجة متقطعة عن موضوع يعد مستمرا نسبيا ، وعلى العكس نجد « المنهج التاريخي » يسعى لسد فجوات الوقائع والاحداث مرتكزا في تحقيق ذلك السعى على زمن « اصطناعي » اعيد تكوينه لكنه يضيف استمرارية وتناسخ الظواهر .

ومن هنا كان القول بأن السببية التاريخية تكشف أو تنم عن تفرد وامتنياز الرباط السببي مع تدعيم استمرارية ذلك الرباط .

هذا ومن رأى « جورفيس » أن المؤرخين انتظروا كثيرا علماء الاجتماع حتى يقدموا لهم أسس التفسير التاريخي ، بينما كان على المؤرخين أن يبحثوا بأنفسهم عن التفسير في التاريخ .

كما أنه من الصعب تصور أن يكون هناك تفسيراً دون أن يكون ذلك

التفسير وراثيا وتاريخيا في آن واحد كما قال « د . باسنتيد » لأن التفسير من هذا المنطلق يكاد يكون هو التعويض المقبول عن « السببية » مع عدم اغفال مشكلة الزمن « الاجتماعي » باعتباره منشأ كل التغيرات والتحولات سواء عند بداية الخلق أو في حالة الانبثاق (٣) .

- ١ -

لكن ٠٠ ما هي حقيقة التاريخ ؟

عند الحديث عن التاريخ يجب التمييز بين مفهوم التاريخ الحقيقي، كمادة، وبين التاريخ كمعرفة لهذه المادة ، والتاريخ من هذا المنطلق الأخير مرتبط فعلا بالزمن ، وعلماء الاجتماع يتقبلون بصعوبة ٠٠ أن التاريخ في استطاعته منفردا أن يقوم بأية تقنيات قادرة على تقديم تفسير تاريخي لأية حقيقة أثناء التشكيل ، لأنه في هذه الحالة لا يوجد تفسير ، وإنما الأمر لا يعدو أن يكون مجرد ادراج أو ادماج بين ما هو مطروح للتفسير وما هو قابل للتفسير .

على كل حال فإن تقديم معطيات التاريخ الانساني هي مهمة التاريخ الاساسية ، والتاريخ هنا يعنى الشيء الذى يتطابق ويشخص مع الحقيقة الاجتماعية ذاتها ، بينما لا تعدو المعرفة التاريخية أن تكون الا تفسيراً جزئياً لبعض الجوانب المتعددة لهذه الحقيقة .

ومن هنا نشأت ضرورة أن يتكامل كل من علم الاجتماع والتاريخ ، بحيث يقدم علم الاجتماع للتاريخ اطرار « استدلالية » كان يقدم له عدداً من النماذج أو البنيات أو الظروف ٠٠ الخ ، بينما يقدم التاريخ للاجتماع المواد الحقيقية والضرورية للدراسة .

هذا وينبه عدد غير قليل من علماء الاجتماع الى أن التعاون والتكامل بين كل من الاجتماع والتاريخ يجب ألا ينسبنا ما بينهما من فروق جوهريّة أو كبيرة والتي من أهمها أن علم الاجتماع من خلال ما شهدته من تطورات

حديثه وما اكتسبه من تقنيات قد جعلته أكثر بعدا عن التاريخ ، وجبطه أكثر قربا في ذات الوقت من الوصول الى التفسير (٢) .

- ٢ -

استخدامات المنظور التاريخي في التفسير من قبل علماء الاجتماع :

ظهرت بصمات التفسير التاريخي واضحة على علماء الاجتماع الاوائل ، خاصة خلال التصورات التطورية التي افترضت ان المجتمع والانسان يصلان الى الكمال عن طريق « التقدم » طبقا لخطوات حتمية تسييرها قوى طبيعية ، وما دراسات وآراء ونظريات كل من « كونت » و « سبنسر » و « سومنر » و « مورجان » الا نماذج معبرة تماما عن هيمنة المنظور التاريخي التطوري الدارويني (*) .

ثم امتد ذلك المنظور على يد كل من « دوركايم » و « ماركس » ليعتبرا من التخصص في للعمل والمجتمع ما هو الا بعد تاريخي واقام كل منهما دراساته على هذا الاساس ، ثم ما لبث ان تبعهما في ذلك معظم اصحاب « الثنائيات » التي فرقت بين المجتمعات من حيث للتخضر والتريف او العمومية والمحلية . الخ (**) .

ثم ما لبث ان اخذ ذلك للبعد التاريخي في التفسير شكل للنظريات « الاحادية » كتلك التي قدمها « سوروكين » خلال تناوله للديناميات للثقافية والاجتماعية ، « باريتو » اثناء نظريته عن « الصفوة » .

صحيح ان الفكر الاجتماعي شهد بعد ذلك تحولا عن تلك الانماط « الاحادية » في التفسير التاريخي ، لكن بقي للتاريخ اساسا ايضا للتفسير

(*) انظر نماذج لتلك الدراسات ضمن كتابنا - علم الاجتماع البدوي - دار النهضة

العربية - القاهرة - ١٩٧٤ .

(**) انظر المصدر السابق لتتعرف على بعض تلك الثنائيات

لكن من منطقي « كلى » كما فعل « هوايت » من خلال منظوره عن « الثقافة » ، كما فعل « أوجبرن » نفس الشيء خلال تناوله لدور « الاختراع » فى التغيرات الاجتماعية ، وبحيث كانت الاسباب التى فسر على أساسها حدوث « التخلف » الثقافى « كلها نابعة عن ذلك المنظور التاريخى فى التفسير (٤) » .

ومما يؤكد قوة المنظور التاريخى وتأثيره على التفسيرات السوسولوجية الارتدادات المتعددة لعدد من الباحثين الاجتماعيين للنهط التقليدى للتفسير التاريخى ، تماما كما فعل « هوايت » خلال تأكيده على أن « التطور » يسير دوما الى هدف واحد محدد وهو « التكامل » كما تتسم خطوات التطور نحو ذلك المستقبل « بخط ثابت » .

- ٣ -

مقاومة المنظور التاريخى فى التفسير :

وكان من الطبيعى أن تنشأ حركة مقاومة قوية لذلك المنظور التاريخى فى التفسير ، ولم تنشأ تلك الحركة من داخل علم الاجتماع وحده وإنما شاركته فى ذلك الانثربولوجيا ، وكانت « الثقافة » هى مجال تلك المقاومة ، حيث أنتهت أبحاث انثربولوجية وسوسولوجية كثيرة الى أن « الثقافة » لا يمكن اخضاعها لقانون واحد ثابت يطبق حرفيا بصرف النظر عن المكان أو الزمان وانتهت الى أن الثقافة إنما يسيرها مبدأ « النسبية الثقافية » ، كما شملت تلك المقارنة طعنا فى الصميم للمنهج التاريخى غاصته بأنه ينهض على « ظنيات » لا تعدو أن تكون الا مجرد « تخمين » لا يمكن الوثوق به كأساس للتفسير المنشود .

ودعت تلك « المقاومة » الى اصطناع أدوات ومناهج تفسيرية أخرى غير « التاريخ » يكون أساسها الملاحظة لاسيما تلك التى من النوع المباشر والمعاش للمجتمعات المبحوثة ولفترات زمنية كافية .

استخدامات جديدة للمنظور التاريخي للتفسير :

ثم ما لبثت أن ظهرت استخدامات جديدة للمنظور التاريخي للتفسير لا تبالغ في انتقاداتها له ولا تضخم أخطائه ، كما أنها لا تركز ليه تماما كما فعل رواد أول عديدون لعلم الاجتماع ، وراحت تلك الاستخدامات تضع النهج التاريخي في مكانه الصحيح وتستثمر قدراته في مساعدة الباحثين السوسيولوجيين على الإدراك الصحيح لمختلف اتجاهات النمو المجتمعية وفقا لظروف كل مجتمع على حدة ، وبحيث اعتبرت للظروف الحالية وللخاصة بكل مجتمع انما هي في الواقع نتاج لظروفه التاريخية المتميزة ، وكان « جينزبرج » من رواد تلك النظرة الجديدة ، التي ما لبثت أن أعقبتها استخدامات أخرى منها تطوير الاتجاهات التطورية القديمة واستثمارها في تفسير مختلف عمليات النمو والتخلف سواء من منظور اقتصادي أو اجتماعي .

كما نشأ الى جوار تلك الاستخدامات للمنهج التاريخي ، استخدام آخر جديد تم خلاله التزاوج ما بين النهج التاريخي والمنهج المقارن في التفسير ، وذلك من خلال كتابات « ماكس فيبر » وبصفة خاصة أثناء دراسته « لأصول الرأسمالية » عندما اعتبر أن « للتفسير السببي ، الذي ارتكز عليه « ماركس » في تفسير « التطور التاريخي » ، يعتبر من وجهة النظر المنهجية غير كاف ، لأن الأصول تقتضى القيام بدراسات لبعض النماذج المجتمعية وما لحقها من تغيرات ثم القيام بعد ذلك بمقارنتها بنماذج مجتمعية أخرى وما لحق بها من تغيرات ، مع تفسير ذلك تفسيراً سببياً مرتكزا على « التأويل التاريخي » .

إلا أن ذلك المزج تصافه العديد من المصاعب لاسيما ما تعلق منها بالقدرة الإبداعية للباحث السوسيولوجي كإنسان ، فضلا على عدم إمكانية التنبؤ الصحيح في ظل تلك المصاعب سواء بالنسبة للمؤرخ أو عالم الاجتماع .

تأكيد دور المنهج التاريخي كأحد المناهج التفسيرية :

ولكن ٠٠ هل معنى ذلك تضائل الاعتماد على المنهج التاريخي كمنهج ملائم للتفسير ؟

والجواب يكمن في تأكيد دور ذلك المنهج والاعتراف بأهميته من طرف العديد من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية ، حيث نجد استخدامات متعددة ومتطورة له في كثير من البحوث السوسيولوجية خصوصا تلك التي تتصل بالبلدان السائرة في طريق النمو أو تلك التي تشهد تغيرات وتحولات اجتماعية خاصة نحو التصنيع .

ولقد نما ذلك الاعتراف لدرجة أن المنهجية العلمية تلزم الباحثين سواء عند اختيار مشكلاتهم وصياغتها أو عند تحليل وتفسير ما جمع حولها من معلومات ، تلزمهم بالاستعانة بالتفسيرات السببية في ضوء مختلف الحقائق التاريخية عن تلك المجتمعات محل البحث (٥) .



ثالثا - المنهج الوراثي La méthode Génétique :

مفهوم المنهج الوراثي :

وهذا المنهج الوراثي كما تدل عليه تسميته ، يبحث عن عناصر تكوين الوقائع والحوادث ويردها الى أصولها ، أي أنه يبحث في « السوابق » ، (*) .

ويعتبر المنهج الوراثي في رأى الكثيرين هو المنهج الأكثر امانة لأن

(*) يستمد المنهج الوراثي اسمه من أحد العلوم الحيوية وهو علم الوراثة كما يبدو ذلك من مصطلح Génétique ، وهو أحد الوسائل أو الأدوات التجريبية Génétisme أو الاختبارية Empirique نبحث ويتبع نفس قواعدها التي سبق أن ذكرناها في حديثنا عن التجريب من ١٢١ - ١٥٣ .

هغه المعلن من خلال عنوانه هو « ايجاد السبب الاصلى او الابتدائى » ،
او بعبارة أخرى انه يبحث عن « للحادث المولد » .

المنهج الوراثى بين غيوره من المناهج :

واذا ما اردنا فهما لهذا المنهج ضمن سياق ماصيقه من مناهج ، نجد
ان المنهج للتاريخى ينهض على تقديم اجابة للاستئلة - متى - لماذا وكيف ؟ ،
وبحيت يتعلق الامر هنا بالتطور الذى يحدث او يجرى فى الزمن ، بمعنى ان
يكون التفسير للنشء هنا عن استخدام المنهج للتاريخى .. تفسيراً
تزامنياً ،

ومثل للتاريخ .. نجد علم الاجتماع يجيب على السؤال « متى » لكن
اجابته تختلف عن « لماذا » و « كيف » وبحيت يكون لها من خلال علم الاجتماع
معنى مغايراً ، وبحيت لا يكون التاريخى هنا هو نفس التاريخ الاستمرارى
أو التزامنى .

بمعنى ان مفهوم الزمن هنا هو الذى يشكل المحك الذى يتم على أساسه
للتفرقة بين التفسير المرتكز على التاريخ ، وذلك للنابع عن المنهج للوراثى ،
لأن الزمن بالنسبة للوراثى يعتبر ثانوياً لأن للبحث هنا منصب على
« للسببية » .

للمصعوبات التى تواجه المنهج للوراثى :

وتواجه المنهج الوراثى نفس للمصعوبات تقريبا التى تواجه للبحوث
السببية التى تستهدف ايجاد ارتباط أو علاقة بين متغيرين .

لذلك فان المنهج الوراثى مستخدم بكثرة فى مجال علم النفس بينما
استعماله فى مجال علم الاجتماع يكاد يكون محدوداً ، هذا علاوة على استخدام
هذا المنهج أيضاً كمنهج أساسى فى العلوم الطبيعية او الحيوية (٦) .

رابعاً - المنهج الوظيفي La méthode Fonctionnel :

ظهر المنهج الوظيفي كاتجاه فى كل من علم الاجتماع والانثربولوجيا ، كرد فعل معارض للمناهج التطورية وكذلك ضد الارتكان على التفسير القائم على التاريخ التكني أو الفنى ، وسنحاول هنا أن نلقى بعض الضوء على المنهج الوظيفي من خلال النقاط الآتية :

- ١ -

معنى الوظيفية :

لاشك أن صعوبة الحصول على السبب هى التى وجهت بعض العلماء فى مجال العلوم الاجتماعية وفى مجال الاجتماع والانثربولوجيا بالذات ، قد وجهتهم نحو التعبير عن الحقائق السوسولوجية عن طريق الوظيفة أو من خلالها ، وكما يقول « ميرتون Merton » ، فان التحليل والتفسير بواسطة المنهج الوظيفي هو الأكثر تعبيراً والاصح دلالة ، وهو أيضاً الأقل رمزية من طرق التعبير السوسولوجية الأخرى ، ولو أن العلوم الاجتماعية تكتنف الاتجاه الوظيفي ببعض المفارقات التى تقود ليس فقط لعدم دقة لغة التعبير بل ولاتسام تلك اللغة بالفهوض فى كثير من الأحيان .

ولو أخذنا الاستعمال الدارج « الشعبى » للوظيفة ، نجد أنه لا يعرف المظهر الاجتماعى للوظيفة ويخلطها مع العمل أو المهنة ، كما أن أجهزة التعريف أو الدعاية تستعمل غالباً عبارة « وظيفة » وهى تقصد منها معنى « الاستعمال » المهم والمتماشى مع الهدف مثل « المكتبة » أو « الكرسي » يستعملان كوظائف أو للتعبير عن الوظائف التى تؤديانها .

أما فى التعبير الرياضى ، فان الوظيفة تبدل على متغير يكون مدروساً بالعلاقة مع واحد أو أحد المتغيرات الأخرى ، وعندما يعلن عالم ديموجرافيا Demographie نسب المواليد أو الوفيات على ضوء الظروف الاقتصادية مثلاً ، فانه يستخدم مفهوم « الوظيفة » من منظورها الرياضى .

أما في علم الاجتماع فإن معنى الوظيفة مأخوذ عن الرياضيات كما يعود مصبرها الى الماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية ، أو قد يعود الى « للسيرورة » الجسمية أو للحياتية .

وعلى كل فإن غموض فكرة أو معنى « للوظيفة » ، انما يعود الى درجات استخداماتها .

- ٢ -

الوظيفة من خلال فكر روادها :

يعتبر « مالينوفسكى Malinowski » الاب المؤسس للوظيفية وصاحب أكثر اتجاهاتها شدة وتعصبا ضد الافكار التطويرية ، وتعارضها مع الطريقة الأتومية Atomicite التى تدرس كل سمة ثقافية على أساس أنها جزئية منفصلة عن غيرها من الجزئيات ، ويمكن أن يتضح مفهوم مالينوفسكى عن الوظيفة من خلال النقاط الآتية :

- ١ - تأسست الوظيفة كاتجاه للتعامل مع النظام الاجتماعى ككل .
- ٢ - كل العوامل الاجتماعية والثقافية تؤدي وظائف اجتماعية .
- ٣ - كل تلك العوامل ضرورية .

ومن رأى « مالينوفسكى » ، أنه يجب من خلال المنهج الوظيفى أن تكون هناك خطة للعمل محسوسة وعلمية ، وبحيث يقوم الباحث خلالها بالملاحظة والتفسير ، ومن ثم يقوم بحصر السمات المشتركة بين مختلف العوامل أو البيانات المجموعة وعلاقاتها بالمجتمع الشامل ، ثم يقوم الباحث أخيرا بتفسير للثقافة كأداة لاشباع مختلف متطلبات الانسان (٧) .

والى جانب « مالينوفسكى » يوجد « ميرتون Merton » ، أحد علماء الوظيفة الذى كتب معبرا عن تناقض الفرضيات مع الواقع ، فمن رايه أن الاستعمالات والاجساسات الاجتماعية يمكن أن تكون وظيفة لجماعة وقد لا تكون وظيفة لجماعة أخرى ، وضرب للنمط الاول مثالا بالدين الذى يمكن

ان يكون أداة للتوحيد وتماسك المجتمع كله أو قد لا يكون كذلك .

وضرباً مثالا ثانياً بالأنداز المستعملة فى ملابس الرجال الأوروبيين والتي لا يكون لها نغم فى الواقع على الإطلاق ، وإنما تؤدى وظيفتها من خلال الحفاظ على الاناقة فضلاً عن أنها تعمل على استمرار العادات الخاصة باللبس .

والمثال الثانى يهدف الى توضيح دور حياة أو استمرار العادات والتقاليد التى ليس لها وظيفة تؤديها فى المجتمع .

هذا ويؤكد « ميرتون » أن العادات الوظيفية لا تفسر شيئاً وإنما هى تقترح التمييز بين الوظائف الواضحة البازرة والمرغوب فيها من طرف المشاركين حتى ولو كانت تلك الوظائف - كما فى بعض الطقوس - خفية أو غير مفهومة أو حتى غير مقبولة ، إلا أن وظيفتها الأساسية فى الواقع هى تحقيق الالتحام والتماسك فى المجتمع (٨) .

ومن رأى « ميرتون » أيضاً أن الشرح أو التفسير يلعب دوراً ضرورياً فى ترجمة « الوظيفية » والتعبير عنها ، لكن هناك سؤال أساسى .. هو .. ما الذى يكون ضرورياً ؟ .. هل هى الوظيفة نفسها أم هى الأداة التى تقوم بالوظيفة .. أم الاثنين معا ؟ !

بمعنى هل نستطيع أن نقبل الفكرة التى تقول بأن وظائف الدين هى الأساسية ، أم الطقوس التى تنهض عليها عملية القيام بالوظيفة الدينية هى الأساس ؟ !

وعلى كل حال فإن الوظيفية كانت تنهض على أساس أن كل نشاط اجتماعى له وظيفة تبرر وجوده وتحقق تكامله الضرورى مع غيره من الأنشطة الاجتماعية ، وأن الفهم الحقيقى لأى من الظواهر الاجتماعية لن يكون مفهوماً أو مدركاً كما يجب بعيداً عن السياق الاجتماعى المجتمعى ككل ، نقول أن تلك كانت الفكرة السائدة عن الوظيفية حتى أزاح « ميرتون » الستار عن الوظائف

الظاهرة والمستترة أو عن النمط الإرادى للوظيفة والنمط غير الإرادى لها وعلى النحو السابق لنا ذكره .

- ٣ -

استخدام المنهج للوظيفى :

كان من رأى « كونت » عندما حدد هوية علم الاجتماع ومهامه أنه - أى علم الاجتماع - يتكون من البحث فى قوانين للفعل والاستجابة بالنسبة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعى ، ومن خلال توضيح « دوركايم » للوظيفة الاجتماعية للدين كمعبر عن تماسك المجتمع وتضامنه ، ثم معارضة « ميرتون » لهذا التفسير لأنه لا يمثل فى رايه إلا جانبا واحدا من الحقيقة ، من خلال ذلك كله اختلاف مفهوم الوظيفة وتناولها وبحيث أخذت شكلا مغايرا تماما عن التصور البيولوجى لها ، وبحيث وجد كثير من اللظيفيين أنه من الأنصـرـ التحديث عن الأساليب والطرق التى ترتبط وتتساقـد بها النظم فى المجتمع ، وذلك لأن الحاجات الانسانية والاجتماعية تتواجد فى الواقع كما تلبى أو تشبع بطرق مختلفة .

ومن رأى « ميرتون » أن الأداة الوحيدة يمكنها أن تقوم بعدة وظائف ، كما أن الوظيفة الوحيدة تنهى أو تنفذ بعدة وسائل وأدوات متداخلة بل ومتغيرة أيضا .

ومن هنا يمكننا استنتاج واكتشاف الوظائف المكملـة والمقابلة وذلك من خلال « المنهج المظلم » الذى يعتبره « ميرتون » الأكثر تعبيرا ودلالة وكذلك الأقل رمزية من طرق التعبير للموسيوولوجية الأخرى (٩) .



خامسا - المنهج الصورى أو الشكلى La méthode Formel :

المنهج الصورى أو الشكلى هو أحد المناهج التى يركز عليها عدد من العلوم الاجتماعية - لاسيما علم الاجتماع - فى البحث والتفسير ، وسوف

نحاول هنا أن نلقى بعض الضوء على هذا المنهج من خلال النقاط الآتية :

- ١ -

بداية المنهج الصورى :

تشكلت بداية ظهور المنهج الصورى أو الشكلى مع محاولة عدد من علماء الاجتماع تحديد العلاقة ما بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية وفى نطاق العلاقة الجدلية ما بين العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الانسانية بما فيها علم الاجتماع من جهة أخرى عندما قدم «جورج زيمل» تصوره عن هذا المنهج مقررًا أن علم الاجتماع يصطنع لنفسه منهجا جديدا فى البحث ، وقصد بذلك المنهج الشكلى باعتباره من وجهة نظره منهجا مبتكرا قادرا على تهيئة رؤية جديدة لعلم الاجتماع أثناء دراسته للوقائع والظواهر الاجتماعية وبصورة تكاد تكون مغايرة تماما لتلك الرؤى التى توجه بقيّة العلوم الاجتماعية الأخرى .

- ٢ -

اسس المنهج الشكلى :

وينهض المنهج الصورى على أساس أن المهمة الرئيسية والمميزة لعلم الاجتماع هى دراسة مختلف صور المجتمع وأشكال الجماعات والعلاقات الاجتماعية الداخلة فيه فضلا عن تناوله لمختلف أنماط التفاعلات الاجتماعية مع التأكيد على طبيعة الصورية هنا باعتبارها مختلفة تماما عن المضمون الفأريخى الذى قد تلجأ اليه العلوم الاجتماعية الأخرى فى دراساتها لتلك الاشكال المجتمعية (١٠) .

- ٣ -

مهمة علم الاجتماع من خلال المنهج الصورى :

ويرى عدد من علماء الاجتماع ، أن علم الاجتماع بناء على ذلك المنهج الصورى سوف يهتم بدراسة الصور مجردة عن مضامينها ، ويردون ذلك الى

للتشابه الموجود بين مختلف الانماط العديدة للعلاقات الاجتماعية على الرغم من تباين مضمونها ، ويرون أيضا أنه قد ترتب على ذلك الاهتمام تشجيع أعداد من الباحثين على دراسة الجماعات الصغيرة الى جانب الصور الأولية للسلوك الاجتماعي ، وكان طبيعيا ان يتم ذلك على حساب الاهتمام بدراسة بقية النظم والتنظيمات الاجتماعية (١١) .

- ٤ -

رأى حول المنهج التصوري :

على كل حال فان ذلك للنمط المنهجي بعد فهم رأى عدد من العلماء محاولة منهجية لتحقيق وضوح الرؤية امام الباحث فهم علم الاحتماء نظرا لان الواقع الاجتماعي ، واقع معقد ومتعدد للتفاصيل ومتشابه للعلاقات Conceptuel وبهذا يتطلب الامر نوعا من التنظيم للتصوري حتى يتسنى للباحث السوسولوجي ان يحدد للوحدات التي يدور حولها محور للدراسة في صورة واضحة المعالم (١٢) .



سادسا - المنهج الكمية Methodes Quantification :

يسود العلوم الاجتماعية قناعة تكاد تصل الى حد الايمان ان تقدمها .. بل ان مستقبلها رهن باستعارتها للعديد من المناهج والطرق المستخدمة من طرف العلوم الطبيعية لاسيما ما تعلق منها بالتجريب والرياضيات والاحصاء ، وذلك حتى يمكن التعبير عن معطيات العلوم الاجتماعية ومعالجتها من خلال للتكميم بدلا من المعالجات التقليدية لها .

ولقد سبق ان تناولنا استخدامات كل من الرياضيات والتجريب في العلوم الاجتماعية ولم يبق امامنا غير الاحصاء والقياس فلقى عليها بعض الضوء في هذا المجال .

(م ١٤ - منهجية للعلوم الاجتماعية)

استخدام الاحصاء فى العلوم الاجتماعية :

لا يهمنى كثيرا أن يكون الاحصاء منهجا للبحث أو علما أو مجرد أداة للقياس ، ولكن المهم أن الاحصاء باى صفة من تلك الصفات له من الاهمية والانتشار ما يجعل الاعتماد عليه فى مختلف مراحل البحوث وبدرجات متفاوتة أمرا لا غنى عنه (١٣) .

وهذه الاهمية ليست وليدة اهتمامات معاصرة ، ولكنها مكتسبة أيضا من استخدامات تاريخية تمتد جذورها لعشرات المئات من السنين منذ أيام المصريين القدماء وغيرهم من ذوى الحضارات القديمة والعظيمة (١٤) .

هذا وقد تاکدت اهمية الاحصاء بالنسبة للعلوم الاجتماعية بصفة عامة ولعلم الاجتماع بصفة خاصة من خلال الاستخدامات المتعددة الاتية :

١ - أثبتت دراسة الانتحار سواء لدوركايم أو لهالبفاكس Halbwacks والتي استخدمت خلالها احصاءات متكررة على المدى الطويل ، اثبت اهمية الاحصاء فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، ونفس الشيء فعله لبروزو Lombroso من خلال استخدامه للاحصاء الاخلاقى فى تأكيد نظريته عن الشخصية ، المهم أن تلك الدراسات اثبتت من خلال الاحصاء أن الوقائع الاجتماعية هي بطبيعتها وقائع احصائية تنسم بالتكرار والدينامية (١٥) .

٢ - أثبتت دراسات كل من مونسيه R. Maunier وروسبو Roseo ، أن الباحث فى مجال العلم الاجتماعى يمكن أن يجد من خلال الاحصاء تعويضا عن عدم امكانية استخدام التحريب بصورة تامة خصوصا فى الحالات التى يعجز خلالها الباحث عن السيطرة التامة على مختلف الظروف المحيطة بما يجريه من تجارب وأبحاث .

٣ - تعتبر الاستخدامات المتطورة للمسح الكمي للظواهر الاجتماعية سواء من خلال ما يعرف بنمط « المسح الوصفى » أو نمط « المسح التفسيري » ،

تعد تعبيراً عن هيوية واهمية الدور الذى يلعبه الاحصاء بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، ففي النمط الاول ٠٠ يستخدم الاحصاء مجرد وصف للظواهر المبحوثة والتعبير عن ذلك للوصف فى صورة كمية ، اما النمط التفسيري من المسح فهو يسعى الى تفسير الظواهر المبحوثة عن طريق اختبارها بعدد من المتغيرات التفسيرية استنادا على منطق ومعطيات التجربة العملية دون ان يلجأ اليها فعلا مستعاضا عنها بما يعرف « بالتصميم التجريبي فى دراسة وضع طبيعى » ، ويستطيع الباحث من خلال بعض المعالجات الاحصائية قياس وجود المتغيرات المستقلة وتتبع مختلف نتائجها على المتغير التابع (١٦) .

وهذا التصميم كما يعول « هيمان Hyman » يمكن للباحث من ان يقيس كميادى ارتباط الظاهرة المبحوثة بمختلف العوامل والاضاع المؤثرة فيها والتعبير عن ذلك - من خلال الاحصاء - بصورة كمية (١٧) .

٤ - على الرغم من الاعمى الواضحة لاستخدامات الاحصاء كاحد صور التكميم فى العلوم الاجتماعية ، الا ان هناك موجه تحفيرة من خطر الاعتماد الكامل عليه ، ولا تعود تلك الخطورة الى عيب فى طبيعة الاحصاء ، بقدر ما تعود الى طبيعة الوقائع الاجتماعية ذاتها من حيث عدم قدرتها على التكرار المتماثل فى كافة الظروف الامر الذى يعوق التصميم عنها كميادى من خلال الاحصاء ، وبالتالي يعوق قدرة الاحصاء كعلاء تفسيرية فى العلوم الاجتماعية (*) .

- ٢ -

استخدام القياس فى العلوم الاجتماعية :

العلوم الاجتماعية فى سعيها للموضوعية ، فتجهت للاستعانة بالقياس

(*) اننا يجب الا نغفل دور « الرسوم البيانية » باعتبارها إحدى النماذج الاحصائية التى تستخدم على نطاق واسع فى الوصف والتفسير من طرف كل العلوم الاجتماعية تقريباً .

كأحد الأدوات المنهجية القادرة على تمكين القضايا المطروحة من خلال العلوم الاجتماعية من أن تكون قضايا علمية أى أن تكون قابلة للاختبار والتحقق وذلك ضمن إطار ما يعرف بالاتجاه « الاجرائى » فى العلوم الاجتماعية . وذلك حتى يمكن تحديد المفاهيم المستخدمة والتعبير عنها عن طريق المدلولات العددية أو التجريبية والتي يشكل القياس أحد صورها الأساسية ، خصوصا بعد ذىوع استخداماتها وظهور عدة أنماط منها (١٨) .

ولو أخذنا بعض المقاييس المستخدمة فى العلوم الاجتماعية كمثال ، فسوف نجد أن المقاييس السيكمترية مستخدمة من طرف علم النفس وعلم الاجتماع فى قياس الشخصية والذكاء والاتجاهات سواء أكانت اتجاهات أفراد أو رأى عام ، كما تستخدم كذلك المقاييس السيميومترية فى قياس العمليات الاجتماعية وأيضاً العلاقات ، ولو انتقلنا إلى مجال علم السكان لوجدنا المقاييس الديموجرافية هى المستخدمة لقياس الانماط المتعددة للسلوك الاجتماعى ولنتائج عن طريق تطبيقها فى الوحدات الاجتماعية الكبيرة كالمجتمعات المحلية والمدن والدول .. الخ .

ولقيت الاستعانة بالقياس فى العلوم الاجتماعية ما سبق أن لقيه كل من الاستعانة بالاحصاء والتجريب . الماضيات من ترحيب ومعارضة ، والترحيب دوما متفائل والمعارضة هى الأخرى متشائمة ، الاتجاه المتفائل يرى أن يبدأ قياس الظواهر الاجتماعية فى صورة مباشرة وبكل سمات الدقة ومستلزماتها ، أما الاتجاه المتشائم فإنه ينكر كلية إمكانية خضوع الظواهر الاجتماعية للقياس ولا يرى من سبيل ملائم سوى أن يسلك فى التعامل مع الظواهر الاجتماعية مسلكا يرتكز على الحدس أولا وأخيرا .

والرأى السائد أن كلا الاتجاهين المتفائل والمتشائم خاطيء فى فهمه لطبيعة العلم ، ولطبيعة القياس كأداة منهجية فى آن واحد ، فالخطأ فى فهم طبيعة العلم راجع إلى تصور خاطيء يعتبر أن العلم لا يمكن أن يتحقق بعيدا

عن تلك الاقيسة الكمية ، وخاطيء في اعتباره لما عدا القياس من أدوات عاجزة عن تحقيق هدف العلم ، في ذات الوقت الذى توجد فيه أدوات منهجية عديدة قادرة على تحقيق نتائج وأحكام لا يعوزها للصدق ولا الموضوعية ولا للثبات فى الكثير من الاحيان (١٩) .

ولكن العلم كما يقرر كل من « Lezarsfeld : Barton » ، لا يبدأ على الاطلاق بمرحلة القياس الكمي المضبوط ، لكنه يسير فى خط من الاتصال المنطقى من التصنيفات الكيفية الى اكثر صور القياس ضبطا ودقة مارا بمجموعة من الخطوات الوسيطة التى تقع على خط هذا المتصل المنطقى ، وتمثل تلك الخطوات الوسيطة كما يقرر « Cicourel » ، فى الترتيب المنظم ، والدلائل الكمية البسيطة (٢٠) .



سابعا - بعض الاتجاهات التفسيرية الاخرى فى العلوم الاجتماعية :

توجد الى جوار ما سبق عدة محاولات تفسيرية اخرى تشكل فى مجموعها بعض الاتجاهات العلمية الخاصة فى البحث ، والتى ينهض بعضها على بقى عدد من المصطلحات العلمية الخاصة بها مع محاولة صبغ تلك المصطلحات بالطابع الاجتماعى ، ومنها ما ينهض على محاولة اقامة فيزياء اجتماعية على غرار أسس الماثلة التى ينهض عليها العلم الطبيعى ، ومنها ما يحاول دراسة المجتمع طبقا لعدد من النماذج الاحصائية او الهندسية او الرياضية .. الخ .

وهذه المحاولات تبتعد كثيرا عن نطاق النماذج التفسيرية التى نحن بصدد معالجتها من خلال العلوم الاجتماعية ، ولو أن الامر لا يمنح أن عددا من علماء علم الاجتماع المظام أمثال « بارسونز » و « لندبرج » وغيرهما كانت لهم محاولاتهم التفسيرية التى انطلقت من رؤياهم الخاصة لبعض الجوانب التفسيرية كقناعة « بارسونز » مثلا بأن المجتمع يمر بنفس حالات « للتوازن

واللاتوازن ، التي يعرجها الكائن الحي ، او محاولته استخدام مبدأ « القصور الذاتي » ، في دراسة وتقصير « للفعل الاجتماعي » ، وهذا المبدأ مبدأ طبيعي تماما كمبدأ « اختزال الجهد » ، الذي ارتكز عليه « كاتس زيف » ، وهو يحل حركة السكان .



وليست هذه هي المحاولات المنهجية الوحيدة في هذا الشأن بل شاركتها في ذلك محاولات عدة في مجال علوم السياسة والاقتصاد وعلم النفس ، لكنها لم ترق لى مستوى الاتجاه المنهجي الواضح بقدر ما كانت رواغد لأفكار اجتماعية سابقة ، او محاولات لاستعارة بعض مبادئ او نظريات او لفنون التفسير في العلوم الطبيعية والحيوية ونقلها الى مجال التفسير في العلوم الانسانية .

ولا يعنى ذلك عيبا في رايها ، بل هو جهد مقدر وان كنا لم نتمكن من تصنيفه ضمن اى من الاطر المنهجية التي اشرنا اليها قبلا .



المصادر والتعليقات

(١) انظر :

Grauritz. 'Methodes des sciences sociales, Deusciéne
édition, Paris, 1974.

(٢) دوركايم - قواعد المنهج فى علم الاجتماع - باريس - للطبعة
الثانية - ١٩٠١ .

Grauritz. M. Op. Cit. (٣) انظر :

Ogbern Social change, New York, 1950. (٤) انظر :

Grauritz. M. Op. Cit. (٥) انظر :

(٦) اعتمدنا فى كتابة عن هذا المنهج على المصدر السابق بتصريف

(٧) المصدر السابق وانظر أيضا دكتور صلاح اللوال - علم الاجتماع
والعلوم الاجتماعية - مصدر سابق ص ص ١٧١ - ١٧٢ ، المتن والهامش .

(٨) انظر :

Merton. R. Social Theory and Social Structure, Glencoe, The Free
Press, 1951.

(٩) المصدر السابق .

(١٠) يقصد بالصورة فى رأى أصحاب المنهج للصورى ذلك للعنصر
الذى يتحقق فى الحياة الاجتماعية ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى ويتخذ
شكلا نمطيا متميزا عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر ،
انظر :

دكتور محمد على محمد - دراسة علم الاجتماع - مصدر سابق -
ص ٥٥ .

(١١) لقمى هذا الاتجاه النهجى معارضات شديدة - انظر امثلة لها
ضمن المرجع السابق ص ١٣٧ .

(١٢) أنظر :

الدكتور محمد عارف عثمان - المنهج فى علم الاجتماع - الجزء الاول -
دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٢ - ص ٥٥ .

(١٣) أنظر أمثلة لذلك الاستخدام ضمن كتابنا :

علم الاجتماع « المفهوم والموضوع والمنهج » - دار الفكر العربى -
القاهرة - ١٩٨٢ - الفصل الخامس ص ص ١٦٤ - ١٦٦ ، ص ص ١٧٧ -
٢٠٥ .

(١٤) أنظر أمثلة لذلك ضمن كتابنا :

سوسيولوجيا الحضارات القديمة - دار الفكر العربى - القاهرة -
١٩٨٢ ص ص ١٨ - ٢٣ .

(١٥) أنظر :

G. Bouthoul, Traité de Sociologie, Payot, Paris, 1949.

(١٦) للاستزادة حول المسح الكمي والقواعد المنهجية لاستخدامه فى
علم الاجتماع أنظر :

دكتور محمد عارف عثمان - المنهج فى علم الاجتماع - مرجع سابق -
ص ص ١٦١ - ١٧٧ .

(١٧) للاستزادة أنظر :

H. Myman, Survery Design and Analysis, 1955.

(١٨) أنظر أمثلة لذلك ضمن كتابنا :

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية - الجزء الخاص بعلاقة علم الاجتماع
بعلم النفس ص ص ١١١ - ١٢٥ .

(١٩) للاستزادة حول الاسس المنهجية لاستخدام القياسات فى علم
الاجتماع أنظر :

دكتور محمد عارف عثمان - مرجع سابق - ص ١٩٣ - ٢٠٠ .

(٢٠) للاستزادة أنظر :

Cicourel, A., Method and Measurment in Sociology, 1964.

وانظر أيضا : دكتور صلاح الفوال - مناهج البحث فى العلوم
الاجتماعية - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٢ .